

موقف الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة
الوطنية والقومية التقدمية 1968 – 1973

ماجد زيدان الربيعي

المقدمة

ادركت القوى الوطنية العراقية اهمية العمل الجبهوي بينها لاعادة بناء الدولة والانتقال بها الى المشروع الديمقراطي والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ولكن على الرغم من ادعاء حزب البعث العربي الاشتراكي بسعيه لاقامة جبهة وطنية تضم الاحزاب والقوى السياسية العراقية الا ان انقلابهم في 17 تموز 1968 اشار الى خلاف ادعائهم ، لذلك توجس الحزب الشيوعي العراقي من دعوة البعث لتشكيل جبهة وطنية نظرا للتجربة المرة معه في عام 1963. و مع ذلك ابقى الحزب الشيوعي الباب مفتوحاً لتحقيق الجبهة الوطنية ، والسنوات الخمس التي سبقت اعلان الجبهة غنية بالحوارات والمناقشات والمشاريع الجبهوية ، مثلما هي شهدت تناحرات وتناقصات حادة وملاحظات من الاجهزة الامنية بهدف اضعاف هذه القوى السياسية وفرض وجهات نظر محددة عليها.

ونتيجة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحاجة لترسيخ الحكم عوامل دفعت الشيوعيين والبعثيين في النهاية للاتفاق على اقامة الجبهة.

قسم البحث الى اربع مباحث ، الاول عالج موقف الحزب الشيوعي العراقي من انقلاب البعث وحلفائه واهداف الحزب ومطالباته ورؤيته للنظام الجديد ، وفي المبحث الثاني مشروع الحزب الشيوعي وحواره وكيف سار هذا الحوار ، وعرجت على موقف التيار القومي الذي تجسد في مشروع الحركة الاشتراكية والعلاقة بين الحزبين اثناء الحوار ونقاط الخلاف بينهما والمناقشات التي دارت حولها ، وفي المبحث الثالث الضغوط التي واجهت الحزب الشيوعي الداخلية والخارجية لعقد الجبهة ، وفي المبحث الرابع موقفه من شروط حزب البعث بعد طرحه لمشروعه.

استندت في ذلك على مجموعة من وثائق الحزب الشيوعي التي صدرت آنذاك وصحافته وهي كلها سرية ، اضافة الى مذكرات بعض قادته التي كتبت في اوقات مختلفة قسماً منها غير متوفر في المكتبات ، حيث مضت عليه فترة طويلة .

موقف الحزب الشيوعي العراقي من الانقلاب

تميز حكم الرئيس الجمهورية عبد الرحمن محمد عارف بالضعف والهزال ، وفقدت الثقة به بعد فترة قصيرة من توليه الرئاسة ، على خلاف اخيه ، كان يفتقر الى الدهاء والمقدرة على اتخاذ القرار والمعرفة بالشؤون العامة والمناورة بمهارة بين المجموعات المتنافسة والمتصارعة من الضباط ، ولقبته بعض الاوساط بـ " بدل ضائع " استخفافا به لوهن شخصيته . وتحولت الحكومة العوبة بيد العسكريين في ظل غياب المؤسسات الدستورية وعدم وجود القاعدة الجماهيرية والمؤسسة لاسناد الحكم ، اضافة الى ان المدنيين عارضوا حكمه . لاسيما ان النظام فشل في اقناع الاحزاب والجماعات والقوى السياسية المختلفة للمشاركة في حكومة ائتلافية من خلال جبهة وطنية (1) .

وشعر الضباط المتنافسون ان بإمكانهم التلاعب به (2) ، فكان الانقلاب العسكري الذي قاده حزب البعث العربي الاشتراكي ضد الرئيس عارف في السابع عشر من تموز 1968 انعكاسا لهشاشة وسوء الاوضاع السياسية والاقتصادية وعدم الاستقرار وهدر الموارد البشرية .. الخ من العوامل التي ادت الى تدافع القوى والمنظمات السياسية على العمل للاستيلاء على السلطة .

.....

ومع ذلك ، ما كان لانقلاب حزب البعث ان يتم من دون التحالف مع شخصيات سياسية وعسكرية وصفت ودمغت بارتباطاتها مشبوهة (3) . ويرى بهاء الدين نوري في مذكراته ان الانقلاب طبخ عندما زار المبعوث الامريكي (روانتري) العراق عام 1968 اكثر من مرة والتقى مع احمد حسن البكر دون ان تكون له صفة رسمية او مبرر منطقي لهذه اللقاءات .

نظم البعثيون مظاهرة عشية الانقلاب خطب فيها احمد حسن البكر الامين العام لحزب البعث في العراق ، كان الهدف منها افهام المخابرات الاميركية بان له نفوذا وشعبية ، وانه مؤهل لان يتولى الحكم وايا كانت النوايا والارتباطات ، فان الحقيقة التي استخلصتها القوى السياسية وادركتها من واقع التحالفات وتجاربها التاريخية ان اية حركة سياسية في العراق لا يمكن لها ان تنجح اذا بقيت منعزلة عن غيرها . وان كل تجمع بين القوى السياسية قام على اساس رفض التبعية للاجنبي . . عاد بالنفع على كل هذه القوى ، ولقى تجاوبا تلقائيا بين ابناء الشعب

العراقي. (4)

رغم ادراك الحزب الشيوعي وقناعته بأن الانقلابات العسكرية تتم بمعزل عن ارادة الشعب ولا تؤمن مصالحه ولا تلبى الا مصالح العسكريين وتبقى السلطة بيدهم ، ولا يبنون مؤسسات الدولة الدستورية الديمقراطية ، وهي ليست خارج الدسائس الاستعمارية ، ولكن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي تعاملت بحكمة "وتجنبته مهاجمة الانقلاب" او " الاعلان عن تأييد (5) .

.....

ودعت الى عقد اجتماع حزبي طارىء لدراسة الوضع السياسي الجديد في ظل حكومة حزب البعث التي اعلن بيانها في 30 تموز 1968 مكافحة الاستعمار والتمسك بالتضامن العربي ، وان الانقلاب جاء رداً على نكسة الخامس من حزيران 1967 ، واكد عزم الحكومة على حل القضية الكردية سلمياً والاستجابة لمطالب الاكراد القومية وطي صفحات الماضي السلبية (6). ودعا البيان كافة القوى التقدمية الى ان تسهم مساهمة جديفة في حماية الثورة والحفاظ على نهجها التقدمي من خلال المشاركة الفعلية في تحمل اعباء المسؤولية وتؤكد الثورة على تحقيق اوسع مشاركة جماهيرية في دفع الثورة الى الامام. (7)

كان البعث يخشى الاعلان عن انه يقود الانقلاب وذلك لإرتكابه الدموية في الانقلاب الاول في الثامن من شباط عام 1963 وما تركه من مآسي ولانعدام الحريات العامة حسب صلاح عمر العلي (8) ، فحاول تحسين صورته في البيان الاول المشار اليه ، وتطور خطابه لسياسي وغلف بمناهضة الامبريالية والصهيونية ودعوة القوى السياسية للمشاركة في الحكم . على اية حال التأمّت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في اجتماع لها في التاسع والعشرين من تموز 1968 لتحديد موقف الحزب الشيوعي من حكومة الانقلاب واتخاذ الموقف المناسب ، وبلاستناد الى البيان الصادر عن الاجتماع قيم حزب البعث بأنه " حزباً قومياً برجوازيّاً حكماً معادياً للاستعمار والاقطاع" ، ولكنه وصفه من جانب آخر مثل " حكماً دكتاتورياً مناوئاً للديمقراطية السياسية أي حق الشعب في انتخاب حكاه وممثليه على جميع الدرجات بحرية تامة " (9).

وطالبت اللجنة المركزية في بيان لها صدر عن الاجتماع ذاته حددت فيه الاهداف التي بلورها الشعب في نضاله حسب عبارات البيان هي :

- 1- المطالبة بحل مشكلة الديمقراطية والنظام الديمقراطي وازالة آثار الارهاب عن الجماهير والاحزاب الوطنية ومصادرة الحريات وانهاء الفترة الاستثنائية ونقل البلاد الى الحياة الدستورية الديمقراطية ، وابداع السلطة الى برلمان شعبي منتخب .
- 2 - حل المسألة الكردية حلاً ديمقراطياً والاقرار بحقوق الشعب الكردي في الحكم الذاتي .
- 3 - رعاية مصالح الجماهير المعيشية والاقتصادية .
- 4 - انتزاع حقوق العراق التي اغتصبتها احتكارات النفط الاجنبية .
- 5 - كشف اوكار وشبكات التجسس والقضاء عليها وفضح المتسترين على نشاطها وتطهير جهاز الدولة من العناصر المشبوهة والفاصلة .
- 6 - وبحسب البيان دعا الى تعزيز النضال ضد الامبريالية وضد الصهيونية والتعاون مع البلدان الاشتراكية . (10)

تلك هي المهام التي طرحها الحزب الشيوعي امام حكومة البعث وامام النضال الجماهيري وجميع القوى الوطنية التي دعاها الى عقد جبهة موحدة لتحقيق هذه المهام .

المبحث الثاني

مشروع الحزب الشيوعي للجبهة والحوار مع البعث

ادرك حزب البعث منذ الايام الاولى لاستيلائه على السلطة ضعف الدعم الشعبي الذي يحضى به ، وتجسد بالاستقبال البارد للبيان رقم واحد لحكومة الانقلاب (11) ، وموقف القوى والاحزاب التقدمية والقومية السلبية منه ، فقد رفض الشيوعيون التعامل معه ، حينما عرض عليهم التعاون والمشاركة في الانقلاب (12).

كما انه فاتح القوى القومية المنافسة ولكنه لم يكن جدياً لتبعثرها (13) ، كان بحاجة الى الوقت لتثبيت سلطته.

ونصحت هذه القوى بعضها البعض بعدم التعاون مع النظام الجديد ، انطلاقاً من عدم ثقتهم بالبعث وقادته ، غير انهم نصحوا بعدم الصدام معهم بسبب طبيعتهم الشرسة وعدائهم للشيوعيين.

وضع الحزب الشيوعي منطلقاته النظرية عن الجبهة الوطنية ، وعملياً طرح مشروع الجبهة الوطنية في ايلول 1968 على الاحزاب والمنظمات السياسية والعديد من الشخصيات الوطنية ، واكد على شعار الحكم الوطني الديمقراطي الائتلافي بوصفه الطريق المضمون لتحقيق اهداف الحركة الوطنية العراقية و اشارت وثيقة تقييم تجربة الحزب الشيوعي للسنوات 1968 – 1979 (14) الى انه جرى تقديم مذكرة الى رئيس الجمهورية احمد حسن البكر تضمنت مطالب الحزب لقيام الجبهة وقع عليها فضلاً عن الحزب الشيوعي العراقي ، الوطني الديمقراطي ، والحركة الاشتراكية العربية ، والديمقراطيون المستقلون (15).

وقد اعلنت الحركة الاشتراكية العربية مشروعها تحت عنوان مسودة برنامج الجبهة الوطنية الذي اقترحته ايضاً على الاحزاب والشخصيات الوطنية (16). لا يختلف عن مشروع الحزب الشيوعي الا ببعض الصياغات اللغوية ليس الا. هناك تطابق بين المشروعين.

وعلى ما يبدو قرر حزب البعث اختيار الشيوعيين دون غيرهم للتحالف معه ، مستغلاً الانشقاق الذي حدث في صفوفهم ، ولم يتوود الى شيوعي القيادة المركزية (17) الذين انتقدوا حكومة

البعث على استيوار عدد قليل من اليسار في آب 1968 ، ففي بيان لهم اعلنوا فيه يومها ان "مجرد اشتراك قوة تقدمية ، او حتى عدد من هذه القوى في حكومة يسيطر عليها مجلس قيادة الثورة .. لن يغير شيئاً من طبيعة النظام" (18).

استمرت اللقاءات بين الحزبين الشيوعي والبعث متقطعة ، صاحبها قمع متواصل ومطاردة لبعض الكوادر ، ولكن البعث بين الحين والآخر يعطي فسحة من الامل لعقد الجبهة وبيان حسن النية. فقد اصدر مجلس قيادة الثورة قراراً في الخامس من ايلول عام 1968 بالافراج عن المعتقلين كافة (19) واعاد جميع المفصولين لأسباب سياسية في الشهر ذاته ولكن لم يقدم اية تنازلات اخرى بصدد الحريات العامة (20).

وقد رحبت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في افتتاحية لطريق الشعب جريدة الحزب المركزية السرية بخطوة البعث ، وايضاً دعت "الى اعلان العفو العام الشامل والفوري" ، وذكرت الافتتاحية بوضوح "ان تعويل حزب البعث على تحالفه مع غلاة العسكريين المهيمنين على القوات الضاربة في الجيش ، وعلى توزيع المراكز الحساسة في الاجهزة الادارية والامنية على اعضائه واعوانه ، لن يغير من طبيعة الحكم الدكتاتورية مهما ردد من كلمات الثورة والاشتراكية والديمقراطية الشعبية" (21) .

.....

وتركت اللجنة المركزية الباب مفتوحاً لحزب البعث ، رغم ان تياراً وصراعاً في داخلها بشأن الموقف من البعث كان يرفض التعاون لعدم صواب الاطمئنان الى وعوده ويتشدد في مواجهة السياسة المرنة التي قوامها دعم خطوات الحكم التقدمية ، ودفعه لاتخاذ اصلاحات جذرية وسياسة تقدمية معادية للاستعمار والرجعية العربية ، على حد تعبير زكي خيري (22).

وبرر المؤيدون لهذه السياسة بتأكيدهم على اهمية اعادة بناء المنظمات الشيوعية وترميمها بعد الضربات التي تلقتها من الاجهزة الامنية.

وحاول الشيوعيون الضغط على الحكومة واثبات ثقلهم السياسي بتحريك النقابات العمالية وتحدي السلطة ، فقد قام الشيوعيون في شركة الزيوت النباتية في بغداد بتنفيذ اضراب شامل في الخامس من تشرين الاول 1968 . (23)

واستنادا الى بيان الحزب الشيوعي - القيادة المركزية في الحادي عشر من تشرين الثاني 1968 ادان واتهم فيه اعضاء في حزب البعث بفتح النار على المضربين وجرح ومقتل

بعضهم ، كما ان ثلاثة شيوعيين آخرين قتلوا خلال مهاجمة احتفال في ساحة السباع ببغداد بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين للثورة البلشفية الروسية. (24)

.....

ومن جانبها ادانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تدخل حزب البعث في انتخابات عمال الزيوت وممارسات الاجهزة الامنية وقالت "فقد مسخت الانتخابات النقابية مسخاً لم يسبق له مثيل في جميع الفترات الدكتاتورية السابقة".

هذا الاحتكاك احتاج البعث الكثير من التبرير ليتصل ويتبرأ من قتل الشيوعيين. وكتبت جريدة الثورة الناطقة بلسان حزب البعث "ان الاحداث مؤامرة موجهة ضد حزب البعث قبل الآخرين ، تهدف الى نسف كل ما تم انجازه على طريق الاعداد لجبهة وطنية". (25)

حاول البعث تبديد مخاوف الشيوعيين وقلقهم من الحملات الامنية المستمرة عليهم ، فقد اكد احمد حسن البكر رئيس الجمهورية في العشرين من تموز 1970 في مؤتمر صحفي نظرة حزبه للجبهة انها هدف استراتيجي ثبته المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي قبل قيام الثورة عام 1968" (26) ، ولكن الخلاف كان عميقاً وفي الاساس عقائدياً وفكرياً في شأن قضايا كثيرة منها الديمقراطية وقضية الوحدة العربية ضمن وجهة نظر الشيوعيين ان الوحدة لا يمكن ان تتم بعملية واحدة مثلما يؤكد عليها حزب البعث (27) ، لذلك فإن الجبهة المقترحة تدعو الى اقامة تحالف وطيء بين القوى الوطنية في كل بلد عربي ، والى تعزيز تضامن هذه القوى وسائر" الانظمة في العالم العربي. وخلاف آخر بصدد القضية الفلسطينية و"الكيان الصهيوني".

.....

عد الحزب الشيوعي القضية الفلسطينية مهمة تنهض بها الشعوب العربية ، وان المعركة مع اسرائيل هي في الجوهر معركة بين الامبريالية وبين حركة التحرر القومي ، لذلك فإن الهدف من الجبهة الوطنية هو عدم تجزئة المعركة او حصرها في نطاق محدود (28)

ولقى مشروع الحزب الشيوعي للجبهة صدى واسعاً بين الجماهير ، وعدته بعض القوى السياسية صالحاً لكي يكون اساساً للحوار. (29) وتوافق المشروع مع طروحات الحركة الاشتراكية العربية عن الجبهة الذي اشرنا الى نشره في الثقافة الجديدة. واستناداً الى ما افاد به عضو قيادة الحركة الاشتراكية العربية عبد الإله النصراوي الى الباحث عن مدى قناعة الحركة

بقيام جبهة وطنية بالاشتراك مع حزب البعث بوصفه حزباً حاكماً. (30) فقد ذكر النصراوي انه بعد شهر من انقلاب السابع عشر 1968 اعتقل واحتجز في سجن رقم واحد لمدة عام من دون التحقيق معه ، وبعد اطلاق سراحه عرض عليه سمير عزيز النجم عضو القيادة القطرية لحزب البعث ترتيب مقابلة له مع صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، وحسب قول النصراوي ، عندما التقى صدام قام الاخير بالاعتذار له عن سجنه ، ثم جرى حديث مطول بينهما على مسألة التعاون بين الحركة والبعث وتكوين جبهة وطنية .

وابدى النصراوي استعداد الحركة للانضمام الى الجبهة على وفق اسس مسبقة اهمها: على البعث استبعاد فكرة الاستنثار بالحكم واستعداده لمشاركة الآخرين معه في السلطة ، واتخاذ اجراءات للحل السلمي للمسألة الكردية واعطاء الاكراد حقوقهم في الحكم الذاتي من خلال الحوار ، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين من جميع الاتجاهات السياسية ، ولم يوضح النصراوي مدى استجابة صدام لهذه الاسس. (31)

واعطى اعتراف الحكومة العراقية الكامل بجمهورية المانيا الشرقية في 30 نيسان 1969 ، وتوقيع اتفاقية كبريت مع بولندا في الاول من ايار ومعاهدة التعاون بين العراق والاتحاد السوفياتي في 20 حزيران 1969 وفتح سفارة للعراق في هافانا عاصمة كوبا ، دفعاً للحوار بين الحزبين ، وعزز حزب البعث موافقه وصبغ حكومته بالصبغة الاشتراكية ، كما اعترف بالحكومة الثورية في فيتنام الجنوبية ومساندة شعبها. (32)

ومن جانب آخر ، قرن الانفتاح الاقتصادي والدبلوماسي بانفتاح ثقافي بالاعتراف بشهادة الكانديدات التي حصل عليها اغلب الشيوعيين الدارسين في الخارج من جامعات الاتحاد السوفياتي ، وتحديد رواتب الحاصلين عليها ، وايضاً سمح باصدار مجلة الثقافة الجديدة ، ومن ثم صحيفة طريق الشعب علناً. (33)

لم تلبى هذه الاجراءات وغيرها طموحات الشيوعيين كاملة ولكنهم ابدوا ارتياحهم بالمنجزات البعثية على مدى عامين 1968 – 1970 ولكنهم من جانب آخر استمروا في انتقاداتهم لسياسة البعث الداخلية ، اذ اتخذ المؤتمر الثاني في آب ، ايلول 1970 سياسة ازاء حكومة البعث على اساس المعارضة "نهج الحكومة المعادي للديمقراطية وللشيوعية ولاضطهادها لاحزاب المعارضة ايأ كانت ، ولانتهاكها حقوق الانسان وكرامته ، ولمظاهر الشوفينية والتعصب القومي والطائفي". (34)

وفي الوقت نفسه ، اكد المؤتمر على "اننا سنؤيد وندعم أي اجراء تقدمي او أي موقف ضد الاستعمار والاقطاع والرجعية ثقافة السلطة" (35) حسب ما جاء في وثيقة التقييم لسياسة الحزب.

ارتفعت حدة انتقادات الشيوعيين بعد اعلان بيان الحادي عشر من آذار 1970 ، عندما شعر ان حزب البعث عمد في هذا البيان الى تقييم الادوار بين الحزبين الرئيسيين للعرب والاكراد ، وتجاهل دور الشيوعيين ونضالهم من اجل اقرار الحكم الذاتي لكردستان والديمقراطية للعرب ، وانما ارادا عزله عنها. (36)

وايضاً ساهم في زيادة النقد تفريق الاجهزة الامنية التابعة لحزب البعث بالقوة لمظاهرة اقيمت في ساحة الميدان ببغداد بمناسبة عيد نوروز في 21/آذار 1970 ، وفي ليلتها عثر بالقرب من مدينة بلد على جثة محمد احمد الخضري الكادر المتقدم في الحزب مقتولاً والذي اختطف من احد شوارع بغداد ، حينما كان متوجهاً لحفل اقامه حزب البعث في حدائق صدر القناة ، ورافق ذلك هجمة واسعة النطاق لاعتقال عدة مئات من الشيوعيين في انحاء العراق. (37)

.....

كما شنت صحيفة (الثورة) الناطقة بلسان حزب البعث على مدى يومين متتاليين في (12 - 13) آذار 1970 حملة على الحزب الشيوعي ، وعدت تأييده لاتفاقية آذار تأييداً ظاهرياً ، وعلى حد تعبير الصحيفة ، بأن الحزب الشيوعي "تطير من النتائج التي تمحورت بعد الاتفاق ، حيث كانت قيادة الحزب الشيوعي قد وضعت في حساباتها ان دعوتها للحل السلمي للقضية الكردية سيتيح لها مجالاً أوسع للتحرك في المنطقة الشمالية". (38)

واعلن صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في تجمع لقواعد حزب البعث في ساحة الكشافة في 12/ايار 1970 قائلاً "هذه الثورة وجدت لتبقى ، وجدت لكي يكون حزب البعث العربي الاشتراكي قائداً لها" (39).

واحتج كريم احمد الداود (40) ، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي ، علناً على الاجراءات المتخذة ضد الشيوعيين ، ودعا الى تشكيل جبهة متكافئة للقوى الوطنية على اساس مبدأ المساواة والتكافؤ ، ووجد هذا الاحتجاج صده عند الرأي العام ، حيث وزع نص كامل له على نطاق واسع في بغداد ومدن اخرى. (41)

وقد هاجمت جريدة "الثورة" الاحتجاج ووصفت دعوته لجبهة متكافئة الاطراف بأنه "يقدم شيئاً فريداً في لا واقعيته" واعتبرت التكافؤ يشترط "وجود اطراف متساوية في مسؤوليتها ، ومشاركة في مهامها ومتضامنة في حفاظها على نتائج اعمالها". ولكي يكون الطرف الذي يريد التكافؤ متكافئاً فعلاً ، "ان يكون مشتركاً في الثورة ضد هذا الحكم مهما كانت النتيجة ربحاً او خسارة" ، وايضاً "ان يكون ممثلاً بالعرفان للثورة التي حررت اعضاءه". (42)

.....

المبحث الثالث

الضغوط على الحزب الشيوعي لعقد الجبهة

لم تقتصر الضغوط على الشيوعيين على الملاحقة الامنية ، فانها اتخذت مناحي مختلفة لاضعافه وارغامه على عقد الجبهة بشروط البعث ، حيث اغتيل عدد من قياديه وكوادره . فقد اطلقت السلطة النار على عضو اللجنة المركزية للحزب ستار خضير وهو في المعتقل ، وفي ايلول 1969 قتل عبد الامير سعيد عضو قيادة بغداد . وأغتيل عضو اللجنة المركزية علي حسن البرزنجي في كركوك واعتقل قيادي آخر هو توفيق أحمد واسقط سياسياً وزج المئات من الشيوعيين في معتقل قصر النهاية واقبية الأمن العام في مختلف المحافظات. كما قتل كاظم الجاسم عضو لجنة الفرات الأوسط وعزيز حميد مسؤول اللجنة المحلية في العمارة ومصطفى الظاهر عضو محلية الناصرية ومحمد حسون الدجيلي عضو محلية بابل، وغيرهم الكثيرين. وتمكنت الاجهزة الامنية من تحطيم معظم منظمات الحزب الشيوعي وتحجيمها . فكان ايقاف القمع أحد الدوافع الذي فرض عقد الجبهة ليلتقط الأنفاس ويعيد بناء منظماته .

وفي الجانب السياسي لم تفسح السلطة مجالاً لتطور تحالفات الشيوعيين مع القوى الوطنية الأخرى ، فوجهت ضربات مميتة للتيار الناصري وبعثرت قواها واغتالت بعض قياديه وشردت الآخرين، واعتقلت الدكتور رضا حلاوي ويوسف الحاج الياس من شخصيات الحزب الوطني الديمقراطي لتوقيعهم على مذكرة مع الحزب الشيوعي رفعت الى رئيس الجمهورية تعالج قضية الديمقراطية ولمشاركتهم في مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني، واعتقل الدكتور محمد سلمان حسن من الديمقراطيين المستقلين وعذب في معتقل قصر النهاية لذات الأسباب. وذلك لتجريد الشيوعيين من حلفائهم وأكدت نشرة حزب البعث الداخلية ((الثورة العربية)) "ينبغي قبل اقامة الجبهة ان تنتهي كل التنظيمات القومية العاملة على الساحة العراقية ، لأنها بالأساس من اصول بعثية ولا بد ان ترجع الى اصولها، الى حزب البعث، وذلك حتى يتكون ميزان قوي واضح يسمح ان يقيم حزب البعث جبهة وتحالفاً مع الحزب الشيوعي ". (43)

.....

وأصدر مجلس قيادة الثورة قوانين تضطهد حرية الانتماء الى الأحزاب السياسية ، وخصوصاً الحكم بالاعدام على البعثيين الذين ينتمون الى أحزاب اخرى بعد تركهم حزب البعث على وفق منطوق المادة 200 المعدلة من قانون العقوبات.

وواجه الحزب الشيوعي ضغوطاً اخرى منها اقامة الجبهة الوطنية في سوريا التي ضمت حزب البعث والحزب الشيوعي السوري والقوميين وأقرت القوى المتحالفة بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم لها، ومنع النشاط في الجيش والطلبة . دفع ذلك البعث الى الاصرار على الشروط ذاتها . وقال لي عبد الرزاق الصافي ان البعثيين اصرروا خلال المفاوضات على ذات شروط البعثيين السوريين وعادت اطروحة الحزب القائد بقوة (44).

وخضع الحزب الشيوعي الى ضغط خالد بكداش الأمين العام للحزب الشيوعي السوري الذي دعا بصريح العبارة الى عقد الجبهة بقول ما معناه ((نرجوكم اعملوا الجبهة مع البعث! لخطرنا اعملوا جبهة مع البعث..)) (45)

كما مارس الضغط جورج حاوي الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني عام 1973 انطلاقا من احياء افكار امكانية تحول قسم من البرجوازية الصغيرة الى الماركسية .

موقف الاتحاد السوفيتي من عقد الجبهة

وضع الحزب الشيوعي السوفيتي الاسس النظرية لتحالفات حركات التحرر الوطني في البلدان النامية في كراسات ومقالات حول التطور اللارأسمالي وتبنتها الاحزاب الشيوعية في مقررات مؤتمراتها الاممية وعلاقتها الثنائية وبتأثير من الاختصاصيين السوفيت الذين كانت تستشيرهم الاحزاب الشيوعية ومن خلال اعداد الكوادر في مدارسهم الحزبية والنصائح التي تقدم لهم . وذكر سليم اسماعيل البصري عضو اللجنة المركزية السابق في الحزب الشيوعي العراقي وصلنا كراس حول التطور اللارأسمالي لكاتبه الرفيق بنماريوف وانصرفنا الى طبعه في مطبعة الحزب وتوزيعه. (46)

وبعد عودة عزيز محمد سكرتير الحزب الشيوعي العراقي من موسكو اواخر عام 1971 استأنف الحزب الدعوة الى الجبهة بتحفيز من الحزب الشيوعي السوفيتي ،وان قيادة الحزب الشيوعي العراقي استجابت دون تردد بالرغم من ان اصداء ما دار في المؤتمر الثاني للحزب ما تزال ماثلة في الاذهان . (47) اذن المسألة لها جذورها الفكرية جرى تبينها مع ازدياد دور حركة التحرر الوطني في البلدان النامية في مجال الصراع العالمي بين الرأسمالية والاشتراكية واصبحت من الركائز الفكرية في سياسة الحزب الشيوعي العراقي بضغط من السوفيت ،وهذا ما يشير اليه اكثر من مسؤول فيه فأتثناء مناقشة مسودة مشروع برنامج للمؤتمر الثالث عام 1976 في موسكو مع وفد من الحزب الشيوعي السوفيتي برئاسة الباحث بلياييف صياغة المشروع على وفق اطروحة التطور اللاراسمالي المختلف عليها عقائدياً .

وفي السياق ذاته يرد " تعرضنا لضغط فكري لتبني موضوعة ومفهوم التطور اللاراسمالي ..الذي لم يلق تقبلاً من كوادرالحزب الذي صار يعبر عنه في وقت لاحق ب (التوجه الاشتراكي)". (48)

واشار جاسم الحلواني * القيادي في الحزب بشأن تأثير الحزب الشيوعي السوفيتي ، قائلاً رغب السوفيت بتعاون الحزب الشيوعي العراقي مع حزب البعث. (49) وكان القادة السوفيت يلحون على تأكيد اهمية العمل الجبهوي ، ففي برقية التحية التي ارسلها الحزب الشيوعي السوفيتي الى المؤتمر الثاني قالوا، ان الحزب الشيوعي العراقي يبذل جهوده من اجل اقامة الجبهة الوطنية لجميع القوى التقدمية والمعادية للاستعمار في العراق وهذه الجبهة هي القادرة على المحافظة والتطوير للمكاسب الديمقراطية للشعب العراقي "، جريدة طريق الشعب ،العدد 8 السنة 27 ايلول 1970 التي كانت تصدر سراً .

ويقيم هذه العلاقة بين الحزبين على المدى التاريخي زكي خيري عضو المكتب السياسي للحزب وهو المطلع على طبيعتها ،لان هذه العلاقات محصورة بالمكتب السياسي " كان الرفاق السوفيت يردون على كل استفسار نوجهه اليهم في المنعطفات السياسية الحادة ويقدمون لنا النصح الخالص "ولم يكن رد الفعل من جانبنا ايجابياً دائماً ،ولم يقاطعوننا بسبب رفضنا بل يواصلون الحوار بروح رفاقية ونفس طويل ،وكنا نحن الذين نعرض عليهم خلافاتنا وعلى اشقائنا الشيوعيين الاجانب لتتسلح بفتاويهم في جدالنا مع بعضنا . (50)

.....

هذا التقييم قريب من الواقع ،اذ لم يأخذ الحزب الشيوعي العراقي بالنصائح التي قدمت له في بعض المواقف ،ويعييب بعض اعضاء قيادة الحزب على المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي العراقي الذي عقد في كردستان عام 1985 ان قيادته التي انتخبت في المؤتمر بقولهم ،جرى اهمال واضح للملاحظات القيمة التي قدمتها الاحزاب الشقيقة ، وخاصة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي والحزب الشيوعي البلغاري والحزب الاشتراكي الالمانى الموحد. (51) الواقع ان الاحزاب الشيوعية لم تجد حرجاً في استشارة الاحزاب الشيوعية الاخرى بحكم مبدأ التضامن الاممي ، بل ان قسماً منها يبادر الى عرض حتى الخلافات الداخلية على الحزب

الشيوعي السوفيتي للاستقواء على الاخر المعارض وتسجيل ميزة في الصراع والاختلاف الابدولوجي .

المبحث الرابع

موقف الحزب الشيوعي من شروط حزب البعث لعقد الجبهة

اعتقد الحزب الشيوعي العراقي على الدوام بأهمية الجبهة وامكانية عقدها بين القوى الوطنية التقدمية، وثبت ذلك في جميع مؤتمراته وكونفرساته، وذلك من اجل تحقيق الأهداف الآنية والبعيدة المدى للشعب والوطن، وشدد على اقامة حكومة ائتلاف "وطني ديمقراطي" تبادر الى اطلاق الحريات الديمقراطية للشعب.

عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعاً طارئاً في 1968/7/29 لدراسة الأوضاع الجديدة بعد 17 تموز وجاء في البيان الصادر عنه "لقد حلل حزبنا طبيعة حزب البعث العربي الاشتراكي كحزب قومي برجوازي صغير ، وبالاستناد الى هذا التحليل لطبيعة الحزب الحاكم وعلى اساس دراسة تركيب الحكم الجديد وسياسته الخارجية والداخلية، فقد حلل حزبنا موقع هذا الحكم باعتباره حكماً معادياً للاستعمار والاقطاع، ولكنه من الجانب الآخر لايزال يمثل دكتاتورية مناوئة للديمقراطية ، ونعني بها الديمقراطية السياسية أي حق الشعب في انتخاب حكامه وممثليه على جميع الدرجات بحرية تامة". (52)

وحددت اهم المطالب والاهداف مشكلة الديمقراطية والنظام الديمقراطي وازالة اثار الارهاب ومصادرة الحريات وانهاء الفترة الاستثنائية ونقل البلاد الى الحياة الدستورية الديمقراطية وحل المسألة الكردية حلاً ديمقراطياً ورعاية مصالح الجماهير المعيشية والاقتصادية وانتزاع حقوق العراق من الشركات الاحتكارية.. الخ. (53)

وفي تشرين الاول 1968 جددت اللجنة المركزية تأكيدها على قيام الجبهة بين الاحزاب الوطنية وبضمنها حزب البعث على اساس التكافؤ.. وجاء في التقرير الصادر عن اجتماعها "ان أهم مبدأ يتمسك به حزبنا في حال الائتلاف مع أي حزب او الأحزاب اخرى هو مبدأ استقلالية حزبنا التطبيقية.. والغاء كافة الاوضاع الاستثنائية والمؤسسات والقوانين المعادية للديمقراطية ، والعمل على حل القضية الكردية على اساس الاعتراف بحقوق الشعب الكردي القومية ، وخاصة حقه في الحكم الذاتي.."

وأكد التقرير على ان تبني اهداف الجبهة ومهامها وبرنامجه من أي طرف لايمكن ان يعني تخليه عن برنامجه الحزبي او استراتيجيته بأي حال من الاحوال والا تحولت الجبهة الى "الحزب الواحد"

وحدد حزب البعث شروطه لعقد الجبهة القومية الوطنية والتقدمية في جريدة الثورة وتتلخص " ضرورة تقييم حزب البعث وقيادته للثورة " و"اصدار تقييم واضح لاليس فيه لثورة 17 تموز " الاعتراف بالدور القيادي على صعيد الحكم وعلى صعيد الدولة والمنظمات والجبهة " وعدم اقامة اية علاقة مع أي فئة سياسية معادية للحزب والثورة "

" عدم اقامة علاقة مع الفلول المنشقة عن الحزب" ان يمتد التحالف الى فروع حزب البعث في الاقطار العربية " عدم السماح باقامة ولاءات غير الولاء للثورة داخل القوات المسلحة " وغيرها من الشروط . (54)

وردت جريدة طريق الشعب السرية الجريدة المركزية للحزب الشيوعي على جريدة الثورة ان الجريدة الناطقة بأسم حزب البعث طرحت شروطه لأقامة الجبهة في عددها الصادر في الاول

من آب 1970 وسمتها "شروط البعث التعجيزية للجبهة وناقشتها بطرح جملة من الاسئلة منها" لماذا لم يحدد حزب البعث الاهداف التي يمكن ان تتحد حولها هذه الاحزاب والقوى في مشروع برنامج الجبهة؟ وكيف يوفق حزب بين الدعوة للجبهة واصراره على استمرار الازواج الاستثنائية والاحتفاظ بالمؤسسات اللاديمقراطية والقوانين الرجعية المعروفة؟ وماهي المبررات التي جعلت حزب البعث يهمل قرارات مؤتمره القومي التاسع الذي اعلن التخلي عن موضوعه الحزب القائد وافر شعار الجبهة على اساس المساواة والاحترام المتبادل؟"

وبشأن تقييم حزب البعث على انه "حزب ثوري وحدوي واشتراكي وديمقراطي" قالت طريق الشعب "اننا حين لانسمي الوضع القائم بالوضع ((الديمقراطي الثوري)) فلأنه يناوىء الديمقراطية ويضطهد القوى الثورية. اما عن الشرط الاخر تقييم انقلاب 17 تموز 1968 على انه ثورة استمر الحزب الشيوعي في جميع وثائقه على تقييمه بانه انقلاب لحين اقامة الجبهة . كما اكد على انه لن يدخل أي تحالف الا اساس "التكافؤ والمساواة" . وهذا المبدأ لايرتبط بالفكرة الدراجة حول تقاسم المراكز الحكومية.... ورد الحزب الشيوعي على " عدم اقامة اية علاقات مع الاحزاب الأخرى والتي تعارض حكم البعث او مع المنشقين عنه" ان حزب البعث لايلزم نفسه بشيء من هذا القبيل يريد ان يلزم الاخرين به.. ولكننا لا نرى وجهة في الامتناع عن اقامة أي علاقة مع أي فئة سياسية لايرضى عنها حزب البعث ذلك لأنه يمكن ان يرض اليوم عن هذه الفئة ويسخط عليها غداً بالعكس)).

وعن احتكار العمل في الجيش لحزب البعث ((قالت جريدة طريق الشعب في عددها المذكور)) "ان هذه الصيغ لاختلّف عن صيغ العهد المباد (الجيش فوق الميول والاتجاهات) و(ابعاد الجيش عن السياسة) وغيرها التي ساهمت في اضعاف الوعي الوطني داخل الجيش .. ان خلق مناخ ديمقراطي وطني داخل الجيش .. واتاحة الفرصة لافراده ومراتبه وضباطه بالتسلح بالفكر الثوري في ظل اخوة وطنية وتضامن كفاحي بين الجيش وانباء الشعب خير الف مرة من هذه الاشتراطات".

وخلص الحزب من مناقشته في جريدته المركزية لجميع الشروط التي طرحها حزب البعث لقيام الجبهة قائلاً " اننا لانتجنى على الحقيقة والواقع اذ قلنا ان الشروط التي يطرحها البعث كاساس لأقامة الجبهة لايمكن ان تحظى بتأييد الحزب او منظمة وطنية في العراق بما فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تحالف مع البعث على اساس اتفاقية 11 آذار 1970 ويطمح بجعل هذا التحالف ((قاعدة رئيسية لجبهة)) ويتطلع الى توسيعها وتعميقها كي تضم جميع الاحزاب والهيئات الوطنية في العراق " (55) .

واختتم الحزب مناقشته ب" ان بإمكان البعث ان يراجع موقفه من هذه القضايا الهامة وان يتخلى عن الشروط التعجيزية التي تعيق قيام الجبهة".

وانتقد المؤتمر سياسة تبعيث ((اجهزة الدولة)) وبالأخص القوات المسلحة والتميز تجاه منتسبي الاحزاب والتيارات الوطنية والقومية وانعدام المقاييس الصحيحة تجاه استثمار مختلف الكفاءات الوطنية مرده جنوح حزب البعث الى الاستئثار بالسلطة والانفراد بالحكم .. نجم عنها تعمق التذمر والاستياء بين فئات المثقفين والشباب العسكريين". (56) ودعا تقرير اللجنة المركزية الى المؤتمر الى عقد مؤتمر وطني عام يضم جميع الاحزاب والكتل الوطنية دون استثناء لمناقشة قضية التوصل الى جبهة وطنية موحدة واشترط لمساهمة الحزب الحاكم فيها مبادرة الطرف القابض على السلطة بوقف كل اشكال القمع والاضطهاد وتوفير المناخ الديمقراطي.

.....

الانعطاف المهمة في الحوار حدثت عندما طرح حزب البعث " ميثاق العمل الوطني " ، فقد اعلن رئيس الجمهورية احمد حسن البكر في الخامس عشر من تشرين الثاني 1971 الميثاق لتبدء مباحثات جدية بين الطرفين ، وجاء في مقدمة الميثاق " ان مهمات الثورة على الصعدين القطري والقومي ، كما ان الكفاح ضد العدو الامبريالي والصهيوني وضد حلفائه من العملاء المحليين ، تتطلب تضافر جهود وطاقات كل القوى الوطنية والتقدمية في اطار جبهوي تحده ، في كل قطر اوضاعه الخاصة " (57).

واصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي في السابع والعشرين من تشرين الثاني 1971 بيانا ثمن " خطوة عرض الميثاق في هذا الظرف الذي يشعر فيه كل الوطنيين ان التعاون بين الاحزاب والقوى الوطنية واقامة جبهة موحدة بينها قد بات ضرورة لا تحتمل التأجيل " (58), ورأى فيه من الناحية المبدئية ، ان مشروع الميثاق تضمن " اسسا صالحة للتعاون الوطني " لاسيما " اذا ما اقترن بالسعي للاتفاق عليه بمناقشة جادة " ، وقيمه ايضا " ان المشروع من حيث مضامينه واتجاهاته الرئيسية معاد للامبريالية " . وشدد البيان على اسس التحالف بين القوى السياسية منها : الاحترام المتبادل بوصفها احزاب سياسية مستقلة ايدولوجيا وسياسيا وتنظيميا " ، وطالب ان يضع "النظام خاتمة نهائية وحاسمة لكل مظاهر الاضطهاد ضده وضد اية قوة وطنية اخرى "

ومع ان الحزبين لم يتوصلا الى اتفاق على مشروع الميثاق او على اقامة الجبهة ولكن وافق الشيوعيون على دخول الحكومة في الرابع عشر من ايار عام 1972 ، اذ اسندت وزارة الري الى العضو المرشح في اللجنة المركزية مكرم جمال الطالباني بينما اصبح رفيقه عامر عبد الله العاني عضو اللجنة المركزية وزيرا للدولة ، وكانت مشاركة ليست ذات شان الا انها خففت من الملاحقة وغضت النظر عن بعض النشاطات الجماهيرية الشيوعية .

وبعد عشرة ايام من محاولة انقلاب ناظم كزار مدير الامن في الحكومة ، وقع الحزبان في السابع عشر من تموز عام 1973 على ميثاق العمل الوطني والبيان المشترك الذي يعلن عن قيام الجبهة في حفل اقيم في القصر الجمهوري وقعه عن حزب البعث احمد حسن البكر وعن الحزب الشيوعي عزيز محمد السكرتير الاول للجنة المركزية . وحصل الحزب على شرعية العمل العلني واصدر جريدته اليومية طريق الشعب .

الخاتمة

كانت هذه الفترة التاريخية من الحوار بين الحزبين البعث العربي والشيوعي العراقي مهمة وغنية في دروسها ، رغم المصاعب التي مرت بها القوى الوطنية والصراعات الحادة للوصول الى شكل من اشكال التعاون فيما بينها لتحقيق الاستقرار للعراق وانجاز الاهداف. وتبين التجربة والاستنتاجات من الحوار انه كان يمكن ان يكون راسخاً ومديداً ويفضي الى التطور وتغيير وجه البلاد.

ومن اهم الاستنتاجات المستخلصة:-

1- ان الحوار بين القوى السياسية لإقامة الجبهات يجب ان يكون على اساس التكافؤ واحترام استقلالية كل حزب التنظيمية والفكرية والسياسية.

- 2-** خاض الحزبان الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني وغيرهما الحوارات لإقامة الهيئة كل على انفراد ، وهذا ما سهل على حزب البعث العربي الاشتراكي املاء شروطه وانتزاع تنازلات كبيرة ومهمة من جميع الاطراف ، في حين كان يمكن ان يكون العكس لو اصرت القوى الوطنية آنذاك على الحوار الجماعي معه.
- 3-** التحالف مع حزب يقود السلطة ينبغي ان يكون في اجواء من الديمقراطية ، وبناء النظام القانوني المؤسساتي ، من دون ملاحقات امنية ، فأى تحالف يكون تحت التهديد لن يكون تحالفاً ستراتيجياً ، ينتهي بمجرد زوال هذه الملاحقات والمؤثرات القاهرة.
- 4-** ضرورة ان يمتد الحوار بين القوى السياسية الى قواعدها والتنقيف والتربية بأهمية الجبهات وازالة الحواجز والتنافر وترسيخ القناعات بالبرنامج المشترك والتنافس الديمقراطي على كسب الجماهير.
- 5-** تنشيط الفعاليات والنشاطات المشتركة بين الجماهير خلال فترة الحوار لتكون عاملاً مساعداً واساسياً للوصول الى الحل الوسط.
- 6-** رفع القيود عن القوى والاحزاب لتعبر عن مواقفها وآرائها في وسائل الاعلام ، وعدم تضيق النقد على الظواهر السلبية والخاطئة.

(1) للتفصيل ينظر : علي حمزة سلمان الحسناوي ، النظام السياسي في العراق 1958 - 1968 ، دراسة تاريخية اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب جامعة الكوفة ، 1998 ، ص 222 - 257 .

عمار خالد رمضان الربيعي الصراع على السلطة في العراق الجمهوري 1964 - 1968 ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، 2002 ، ص 218 - 275 .
د . عبد الوهاب حميد رشيد ، العراق المعاصر ، دار المدى للثقافة والنشر - دمشق ، 2002 ، ص 16

(2) فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر ، العهد الجمهوري الاول ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، مكتبة مصر ودار المرتضى ، بغداد ، ص 72 .

(3) حامت الشوك حول ارتباط معاون مدير الاستخبارات العسكرية المقدم الركن عبد الرزاق النايف

، وامر الحرس الجمهوري المقدم ابراهيم عبد الرحمن الداود بجهات غربية ، فقال عضو قيادة الحركة الاشتراكية العربية عبد الاله النصراوي ان المكتب السياسي للحركة الاشتراكية باغلبية اعضائه قرر عدم التحالف مع حزب البعث والاشتراك في انقلاب 17 تموز لارتباطات النايف المشبوهة على حد توصيفه ، مقابلة اجريتها مع عبد الاله النصراوي بالبريد الالكتروني . ينظر على التوالي : محمد جمال باروت ، حركة القوميين العرب ، النشأة - التطور - المصائر ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق ، 1997 . ص 486 . وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي . بهاء الدين نوري ، مذكرات ، دار الحكمة ، لندن ، ص 319

فضلا عن ذلك ، اكد فيما بعد عضو القيادة القطرية لحزب البعث ومن المشاركين في انقلاب البعث الثاني 1968 صلاح عمر العلي قوله ” كنا في الحقيقة نخشاه ، وكنا نتوجس خيفة من عنده ، وكنا نشك في علاقاته الخارجية ” برنامج شاهد على العصر ، مقابلة مع صلاح عمر العلي بتاريخ 8 حزيران 2003 الحلقة الرابعة . www.aljazeera.net

(4) على مدى تاريخ العراق السياسي المعاصر شكلت الاحزاب والتنظيمات السياسية فيه جبهات وطنية عدة . للتفصيل ينظر عبد الرزاق الحسني ، الجبهة الوطنية في العراق ، جذورها التاريخية في العراق وتطورها ، ط 2 ، مركز الابجدية للصف التصويري ، بيروت ، 1980 .

(5) ينظر : تقرير اللجنة المركزية لحزب الشيوعي العراقي ، اوائل ايلول 1968

(6) عانى الحزب الشيوعي من البطش والتنكيل في انقلاب البعث والقوى القومية في 8 شباط 1963 ما لم يشهده أي حزب في تاريخ العراق ، ينظر : علي كريم سعيد ، العراق ، البيرية المسلحة ، حركة حسن سريع ، ط 1 ، الفرات للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2002 ، ص 26 – 108 .

(7) للتفصيل ينظر: جريدة الثورة العدد 194 ، 30 تموز 1968 .

(8) ولد في مدينة تكريت عام 1933 او 1937 ، انضم الى حزب البعث العربي الاشتراكي ، تولى وزارات عدة منها وزارة الاعلام ، انشق عن حزب البعث ، وانضم الى المعارضة واسس حركة الوفاق الوطني في لندن ، برنامج شاهد على العصر ، الحلقة 4 في 8 حزيران 2003 .

(9) ينظر وثائق المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي .

(10) الحزب الشيوعي العراقي بيان اللجنة المركزية حول الوضع السياسي الراهن في البلاد ، 29 تموز 1968 .

(11) في هذا الشأن ينظر ما ادلى به صلاح عمر العلي في برنامج شاهد على العصر الحلقة الرابعة المصدر السابق .

(12) ينظر الدكتور رحيم عجينة ، الاختيار المتجدد ، ط 1 ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، 1998 ، ص 93 .

(13) تشرذمت حركة القوميين العرب في العراق على الاقل الى تسع منظمات قومية متصارعة ومنافسة للبعث ، ومثلت "الحركة الاشتراكية العربية" بجناحيها المتصارعين: الماركسي – اللينيني الذي يمثل يسار حركة القوميين العرب بقيادة عبد الإله النصراوي ، والناصري اليساري بقيادة خير الدين حسيب ، اكبر هذه المنظمات واهمها ، فضلاً عن ذلك ، مؤتمر القوميين الاشتراكيين ، وحزب الكادحين العرب وحزب العمال الثوريين والحزب العربي الاشتراكي وغيرها. للتفصيل ينظر: محمد جمال باروت ، المصدر السابق ، حنا بطاطو ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الجزء الثالث ، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط 2 ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، 1995 ، هامش (36) ص 413 .

(14) عقد الحزب الشيوعي العراقي مؤتمره الوطني الرابع سراً في شمال العراق تحت شعار "من اجل انهاء الحرب فوراً واسقاط الدكتاتورية الفاشية ، وتحقيق البديل الديمقراطي".

واستمر المؤتمر من 10 – 15 تشرين الثاني 1985 ، وافر المؤتمر وثيقة تقييم تجربة الحزب للسنوات 1968 – 1979 .

ونشرت الوثيقة "الثقافة الجديدة" (مجلة) ، ب.م ، العدد 172 نيسان 1986 ص 166 – 100 .

تجدد الاشارة هنا ان مجلة الثقافة الجديدة يومئذ تطبع في دمشق ، وتوزع على الشيوعيين في سوريا ، وكذلك ترسل اعداد منها الى كردستان العراق ودول اوربا ، حيث يقيم العراقيون هناك .

(15) للتفصيل عن النص الكامل لمشروع ميثاق الجبهة الوطنية ينظر "الثقافة الجديدة" (مجلة) ، بغداد ، العدد 3 ، حزيران 1969 ، ص 191 – 223 اجازت حكومة البعث ظهور مجلة الثقافة

الجديدة علانية بوصفها مجلة تهتم بنشر ثقافة تيار اليسار الماركسي والفكر الشيوعي ، وصدر لها العدد الاول بشكله العلني والرسمي في نيسان 1969 ، ومن ثم اجيزت صحيفة الحزب الشيوعي العراقي " طريق الشعب" .

(16) نص مشروع الحركة الاشتراكية العربية ينظر: "الثقافة الجديدة" ، العدد8 ، تشرين الثاني 1969 ، مطبعة الجاحظ ، بغداد.

(17) استناداً الى بعض ادبيات الحزب الشيوعي العراقي ذكرت بأن بلبله فكرية تفتت في صفوف الحزب لأسباب ذاتية نبعت من ظروف الحزب الخاصة ، وعمقتها السياسة الخاطئة التي سار عليها ، والاخرى موضوعية كانت تعاني منها الحركة الشيوعية العالمية ، انعكست آثارها على

الحزب الشيوعي العراقي واعتباراً من 17 أيلول 1967 انشقت قيادة الحزب الى قيادتين الاولى القيادة المركزية بقيادة عزيز الحاج والثانية اللجنة المركزية بقيادة سكرتيرها عزيز محمد. للتفصيل ينظر: عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج2 ، ط3 ، دار الرواد المزدهرة والتوزيع المحدودة ، بغداد 2005 ، ص58 – 78.

(18) بيان الحزب الشيوعي – القيادة المركزية في آب 1968 ، مقتبس في: حنا بطاطو ، المصدر السابق ص413.

(19) ينظر نص القرارين في "الوقائع العراقية" العدد 1633 ، 5 تشرين الثاني 1968.

(20) حنا بطاطو – المصدر السابق ، ص414.

(21) مقتبس في: عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص92 – 93.

(22) ينظر: زكي خيري وسعاد خيري ، دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، المجلد الاول ، اصدار اليوبيل الذهبي ، ط1 ، ب.م ، 1984 ، ص54.

(23) للتفاصيل عن الاضراب ينظر: عبد جاسم الساعدي ، الحركة الوطنية في العراق واحزاب عمال الزيوت ، بغداد ، 2008.

ويتهم عضو مجلس قيادة الثورة ، وعضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي صلاح عمر العلي بأنه قاد القوات الامنية للهجوم على المضربين.

(24) "طريق الشعب" ، جريدة الحزب الشيوعي العراقي السرية ، العدد5 ، كانون الاول ، 1968.

(25) مقتبس من عبد جاسم الساعدي ، المصدر السابق ، ص97.

(26) مقتبس من سمير عبد الكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ج5 ، ط1 ، دار المرصاد ، بيروت ، ص145. ويشار الى ان سمير عبد الكريم ما هو الا اسماً وهمياً لشخصية مختلفة ادعاها احد الباحثين المتخصصين العاملين في اجهزة المخابرات الامنية العراقية.

(27) على سبيل المثال ينظر: كراس "خطب وتصريحات صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة".

منشورات دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1972 ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، لكي يسان السلام وتتغرز الوحدة الوطنية ، منشورات "الثورة" ، ط1 ، بغداد ، 1973 ، الجمهورية (جريدة) ، بغداد ، العدد199 ، 31 تموز 1968.

- (28) ينظر: الثقافة الجديدة ، العدد 3 ، حزيران 1969 ، ص208.
- (29) ينظر: زكي خيري وسعاد خيري ، المصدر السابق ، ص505.
- (30) رسالة من الباحث عبر البريد الالكتروني بتاريخ 10 تشرين الاول 2009 الى السيد عبد الإله النصراوي
- (31) اجوبة السيد عبد الإله النصراوي مثلما وردت الى الباحث عبر البريد الالكتروني بتاريخ 21 تشرين الثاني 2009.
- (32) ينظر "الوقائع العراقية" العدد 1224 ، 3 كانون الثاني 1970 ، قرار رقم 757 في 24 كانون الاول.
- (33) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص416.
- (34) وثائق المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق.
- (35) للتفصيل ينظر نص الوثيقة في: "الثقافة الجديدة" العدد 172 ، نيسان 1986.
- (36) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص104.
- (37) زكي خيري وسعاد خيري ، المصدر السابق ، ص508 ، حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص417.
- (38) "جريدة الثورة" ، العدد 478 ، 12 آذار 1970.
- (39) "الثورة" العدد 510 ، 13 ايار 1970.
- (40) كردي ولد في اربيل عام 1922 ، معلم مدرسة ابتدائية انتمى للحزب اوائل عام 1944 ، اصبح سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في نيسان 1953 ولغاية حزيران 1954 ، ثم اصبح سكرتيراً للحزب الشيوع الكردي عام (كتاب المسيرة مذكرات كريم احمد ، 2006 ، اربيل).
- (41) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ج3 ، ص417.
- (42) "الثورة" العدد 565 ، 6 تموز 1970 ، 10 تموز 1970.
- (43) للتفاصيل ينظر : د. رحيم عجينة - الاختيار المتجدد ، المصدر السابق ، ص100
- (44) حديث عبد الرزاق الصافي عضو قيادة الحزب الشيوعي انذاك في 17-10 - 2009 للباحث بشان الضغوط التي كانت تمارس على حزبه لعقد الجبهة .
- (45) للتفصيل ينظر : عزيز سباهي ، ج 3 ، مصدر سابق ، ص 123. ومذكرات بعض قياديي الحزب الشيوعي العراقي .
- (46) سليم اسماعيل البصري ، الصراع ، مذكرات شيوعي عراقي ، بغداد ، دار المدى للثقافة والفنون ، ط1 ، سنة ، 2006 ص275 .
- (47) عزيز سباهي ج 3 ، المصدر السابق ، ص114
- (48) رحيم عجينة ، مصدر سابق ، ص128-129 .
- (49) ينظر : جاسم الحلواني ، الحقيقة كما عشتها ، ط1 ، بغداد دار الرواد المزدهرة ، سنة 2006 ، ص239 .
- (50) زكي خيري ، صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم ، بدون ذكر لسنة الطبع والمكان ، ص233 (حسب علمي في السويد).
- * ولد في كربلاء عام 1932 ، عربي ، تعلم القراءة والكتابة في الملا ، لم يكمل دراسته الابتدائية درس في مدرستي الاعداد الحزبي في بلغاريا وموسكو ، عامل ، انتمى الى الحزب الشيوعي عام 1945 ، اصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في منتصف الستينات لغاية المؤتمر الرابع للحزب الذي عقد عام 1985
- (51) للتفاصيل ينظر : مذكرة قدمها عدد من اعضاء واعضاء احتياط في اللجنة المركزية واعضاء في المكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية لحزب الشيوعي العراقي في تموز 1986 ، وهم من لم يفوزوا في المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي العراقي الذي عقد في كردستان عام 1985 (باقر

ابراهيم حسين سلطان وعامر عبد الله واخرون).،منشورة في كتاب مذكرات باقر ابراهيم ،دار الطليعة – بيروت، ط1 ، سنة 2002 ص428،
وايضاً منشورة في الملف العراقي ، نشرة الشهرية سياسية وثقافية يصدرها مركز دراسات العراق،
لندن ، عدد نيسان ، سنة 2000 .

(52) وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي – ايلول 1970 ص 37

(53) المصدر نفسه لمزيد من المعلومات ص 38

(54) للتفاصيل : جريدة الثورة في 11-12 / 4 / 1970 و 13 / 5 / 1970 / نقلا عن سمير عبد
الكريم ، المصدر السابق ، ج 5 ص 137

(55) جريدة طريق الشعب جريدة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراق عدد اوائل اب ،
1970

(56) وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص 43

(57) للتفصيل ينظر : ميثاق العمل الوطني والنظام الداخلي وقواعد العمل في الجبهة الوطنية
والقومية التقدمية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1973

(58) للتفصيل عن نص البيان يراجع : " الثقافة الجديدة " عدد خاص 30 / 31 تشرين الاول /
كانون الاول 1971 ص 3- 7 . تجدر الاشارة ان مشروع الميثاق خضع لدراسة وملاحظات اعضاء
اللجنة المركزية منهم عامر عبد الله ورحيم عجيبة ومكرم الطالباني في المصدر نفسه .

(59) حنا بطاطو ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 424-425